تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية وفق أهم المؤشرات الدولية حالة : الجزائر ودولة قطر – دراسة تقييمية-

Analyse des flux d'investissements directs étrangers dans les pays arabes selon les indicateurs internationaux les plus importants Statut: Algérie et Etat du Qatar-

د/ أحمد نصير	د/ إبراهيم قعيد
أستاذ محاضر أ	أستاذ محاضر ب
جامعة الوادي /الجزائر	جامعة الوادي/ الجزائر
ahmednecir79@gmail.com	gaid.ibrahim@gmail.com

ملخص:

إن أهمية هذه المقالة تكمن في أنها تلقى الضوء على موضع الجزائر ودولة قطر من خلال المؤشرات الدولية التي لها أهمية كبيرة في مساعدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة سواء من جهة المستثمر الأجنبي أو من جهة البلد المضيف للاستثمار، فيجب على الدولة المضيفة للاستثمار التحسين من ترتيبها العالمي في هذه المؤشرات لجذب أكبر عدد ممكن من الاستثمارات، ونلاحظ خلال الفترة 2013-2014 وحسب مؤشر التنافسية العالمية حيث تراجعت تنافسية الاقتصاد الجزائري 17 مرتبة حيث جاءت في المرتبة 100، أما دولة قطر فقفزت بـ41 رتبة وجاءت في المرتبة 14، والتقدم في هذا المؤشر نتيجة الإنفاق على البحوث والتطوير وكثرة الروابط بين النظام التعليمي والمحيط الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: مناخ الاستثمار، الاستثمار الأجنبي المباشر، المؤشرات الدولية، الاقتصاد الجزائري، الاقتصاد القطري.

رموز jel:

Abstract:

L'importance de cet article est qu'il met en lumière la position de l'Algérie et le goudron de l'état des indicateurs internationaux sont d'une grande importance pour aider les investissements étrangers directs, tant du point de l'investisseur étranger ou de l'investissement d'un pays d'accueil, le pays d'accueil pour l'optimisation des investissements des classements mondiaux dans ces indicateurs pour attirer nombre possible d'investissements, et nous constatons au cours de la période 2013-2014, selon l'indice de compétitivité mondiale, où la compétitivité est tombé économie algérienne 17 classement, où il est classé 100, soit l'Etat du Qatar ont fait un bond de 41 rang et enregistrent la 14e place, et les progrès de cet indicateur en raison des dépenses de recherche et développement Et les liens entre le système éducatif et l'environnement économique.

key words: Investment climate; direct foreign investment; International indicators; Algerian economy; Qatar economy.

(JEL) Classification :

تمهيد:

اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دولة معينة يتوقف على العوامل والحوافز المقدمة لجذبه إلى هذه الأخيرة، إذ أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر يتأثر بشكل كبير وأساسي بجملة من الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، التي تسود بالدول المضيفة لتلك الاستثمارات.

وانطلاقاً من الشعور بأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر فقد تزايد وتنامى اهتمام صانعي ومتخذي القرار في الجزائر وقطر بجذب تلك الاستثمارات من خلال تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي، والتي كان لها وزنها على التطورات الاقتصادية الكلية في هذه الدول، وتم فتح المجال أمام القطاع الخاص من خلال خوصصة المؤسسات العمومية، وسن العديد من التشريعات بهدف تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي على حد سواء، بالإضافة إلى توفر الجزائر وقطر على العديد من عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وبالمقابل وبالرغم من ذلك فهناك العديد من المعوقات التي تواجه المستثمر عند قيامه بالاستثمار في هذه الدول والتي تحد من جاذبيتها للاستثمار.

تعتبر المؤشرات الدولية لتقييم مناخ الاستثمار أداة فعالة لتحليل طبيعة بيئة الأعمال ومساعدة المستثمرين على اتخاذ القرار المناسب بشأن الاستثمار في بلد معين من عدمه، وبعد تحليل تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة لكل من الجزائر وقطر، واتجاهاتها حسب توزيعها القطاعي، سيتم دراسة أبرز المؤشرات المحددة للمناخ الاستثماري فيها، ليتسنى لنا تقييم أي دولة من هذه الدول أفضل من ناحية استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

انطلاقا من هذا الطرح تجسدت إشكالية هذه الدراسة على النحو التالي: ما هو واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ودولة قطر؟، وما هي وضعية مناخ الاستثمار في الاقتصاد الجزائري والقطري من خلال أهم المؤشرات الدولية ؟

أولا: تحليل اتجاهات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالمياً وعربيا خلال 2013-2014

تعتبر عملية جذب الاستثمارات الأجنبية هاجساً كبيرا لكثير من الدول بصفة عامة والنامية بصفة خاصة، مما يجعلها تتنافس في البحث على آليات حديثة تجذب وتنعش لهم الاستثمار الأجنبي المباشر، والطريق إلى انتعاش الاستثمار الأجنبي المباشر طريق وعرة، ويستغرق الانتعاش وقتا أطول مما كان متوقعاً، وهو ما يعزى في معظمه إلى الهشاشة الاقتصادية العالمية وحالة عدم اليقين التي تلف السياسات العامة، وبالرغم من الصعوبات فإن الدول النامية تحتل موقع الريادة في السنوات الأخيرة بعدما كانت الدول المتقدمة تتصدر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد نجحت الدول النامية في احتلال الريادة بسبب اتخاذها إجراءات فيما يخص في التحفيزات والتسهيلات والميزات لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

1. تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة عالمياً خلال 2013- 2014

في عام 2013، استعادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر اتجاهها التصاعدي، وارتفعت التدفقات العالمية بنسبة 9% لتبلغ 1.45 تريليون دولار في عام 2013، وازدادت هذه التدفقات في المجموعات الاقتصادية الرئيسية كافة الدول المتقدمة والنامية والانتقالية[1]، وارتفع رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 9% ليبلغ 25.5 تريليون دولار.[2]

جاء في التقرير العالمي للاستثمار سنة 2015 أن الاستثمار الأجنبي المباشر على صعيد العالم انخفض بمعدل 16% فبلغت قيمته 1.23تريليون دولار في عام 2014، وحسب التقرير يمكن إيعاز أسباب هذا الهبوط إلى هشاشة الاقتصاد العالمي وارتياب المستثمرين في السياسات واشتداد المخاطر الجيوسياسية، وتمت مقابل الاستثمارات الجديدة تصفية بعض الاستثمارات الكبيرة، ويكشف التقرير أيضا على أن الصين أصبحت أكبر مستفيد من الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2014، تليها هونغ كونغ والولايات المتحدة، وإجتذبت الاقتصادات النامية مجتمعة681 مليار دولار من الاستثمار الأجنبي المباشر وهي لا تزال المنطقة الرائدة من حيث حصتها من تدفقات الاستثمار العالمي الوافدة، وتشكل الاقتصاديات النامية نصف عدد المستفيدين العشرة الأوائل من الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم، وهم الصين، هونغ كونغ، سنغافورة، البرازيل، الهند.

والشكل التالي يوضح تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد عالمياً خلال الفترة 1995-2013:

الشكل رقم (01): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة العالمية1995- 2013 وتوقعات الفترة 2014- 2016

الوحدة: مليار دولار

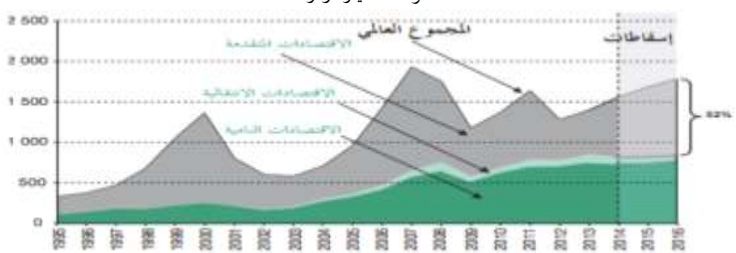

المصدر: تقرير الاستثمار العالمي (الاونكتاد)،**اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر عالمياً**، تم تصفح هذا الموقع: http://www.worldinvestmentreport.org، على الساعة: 10:00، بتاريخ: 2017/10/10، ص: 1.

ومع أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصادات المتقدمة استأنفت انتعاشها بعد انحدارها الحاد في عام 2012، فإن حصتها من مجموع التدفقات العالمية لا تزال تقف عند مستوى متدن تاريخياً (39%) ولا تزال دون الذروة التي بلغتها في عام 2007 بنسبة 57%، وبذلك احتفظت البلدان النامية بصدارتها على البلدان المتقدمة بهامش يتجاوز 200 مليار دولار للعام الثاني على التوالي[3].

2. حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية

شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية تراجعاً بنسبة 8% من 47.5 مليار دولار عام 2013 إلى 44 مليار دولار عام 2014.

وقد مثلت الاستثمارات الواردة إلى الدول العربية ما نسبته 3.6% من إجمالي العالمي البالغ 1.23 تريليون مليار، و4.6% من إجمالي الدول النامية البالغ 681 مليار دولار، وكانت حصة الدول العربية من إجمالي التدفقات العالمية شهدت تذبذباً خلال الفترة الماضية حيث ارتفعت بشكل كبير من 0.4% عام 2000 إلى 6.8% عام 2009[4] وهو أعلى مستوى لها، حيث تراجعت مرة أخرى إلى 3.2% عام 2013.

أما فيما يخص التوزيع الجغرافي كشفت البيانات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية حسب التوزيع الجغرافي عن تراجع كبير في حجم استثمارات دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في الدول العربية من 22.8 مليار دولار عام 2012 إلى 5.7 مليارات دولار فقط عام 2013، وذلك بعدما شهدت تلك التدفقات تذبذباً واضحاً خلال الفترة2003-2013.

والجدول التالي يبين حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للدول العربية لعامي 2013 و2014:

جدول رقم (01): تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية خلال(2013-2014)

الدول	قيمة التدفقات الواردة لعام 2013	قيمة التدفقات الواردة لعام 2014	الحصة من الاجمالي لعام 2014(%)	نسبة التغير(%)
الاجمالي العربي الميلون دولار	47.539	43.892	100	-08

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية**، الكويت، 2015، ص:74.

وقد تواصل خلال سنة2014 تركز الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في عدد محدود من الدول العربية حيث استحوذت كل من الإمارات والسعودية للعام الثاني على التوالي على أكثر من 41% من إجمالي التدفقات الواردة للدول العربية، فقد تصدرت الإمارات بقيمة 10.1 مليارات دولار وبحصة 23%، تلتها السعودية في المركز الثاني بقيمة 8 مليارات دولار وبحصة 18.3%، كما جاءت مصر في المرتبة الثالثة بقيمة 4.783 مليارات دولار بنسبة 10.9% من الإجمالي العربي، ثم حل العراق رابعاً بقيمة 4.782 مليارات دولار وبحصة 10.9%، ثم المغرب في المركز الخامس بقيمة 3.85 مليارات دولار بنسبة 8.2%.

3. حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من الدول العربية

شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول العربية تراجعاً بنسبة 10% من 37 مليار دولار عام 2013 إلى 33.4 مليار دولار عام 2014، ومثلت تدفقات الاستثمارات الصادرة من الدول العربية ما نسبته 2.5% من الإجمالي العالمي البالغ 1354 مليار دولار، و7.1% من إجمالي الدول النامية البالغ 468 مليار دولار، ومثلت دول الخليج إضافة إلى ليبيا ولبنان المصدر الرئيسي للتدفقات الصادرة من المنطقة بنسبة 98% لعام 2014.

أما على صعيد أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من الدول العربية فقد بلغت 215 مليار دولار بنهاية عام 2014، ومثلت أرصدة الاستثمارات الصادرة من الدول العربية أقل من 1% من الإجمالي العالمي البالغ 26 تريليون دولار، وكانت دول الخليج وليبيا ولبنان المصدر الرئيسي للأرصدة الصادرة من المنطقة بنسبة 93.2% بنهاية عام 2014، حيث تصدرت الإمارات بقيمة 66.3 مليار دولار وبحصة 26.4%، تلتها السعودية بقيمة 44.7 مليار دولار وبحصة 17.8%، ثم الكويت في المرتبة الثالثة عربياً بقيمة 36.5 مليار دولار وبحصة 14.6%، ثم قطر في المركز الرابع بقيمة 35.2 مليار دولار وبحصة 14%، ثم ليبيا في المرتبة الخامسة بقيمة 20.4 مليار دولار وبحصة 8.1%، ثم لبنان سادساً بقيمة 12.6 مليار دولار وبحصة 5%.[5]

والجدول التالي يبين حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول العربية لعامي 2013 و2014:

جدول رقم (02): تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية خلال(2013-2014)

الدول	قيمة التدفقات الصادرة لعام 2013	قيمة التدفقات الصادرة لعام 2014	الحصة من الإجمالي لعام 2014(%)	نسبة التغير (%)
الإجمالي العربي	37.016	33.427	100	-10

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية**، الكويت، 2015، ص:79.

تصدرت الكويت قائمة الدول العربية المصدرة لرؤوس الأموال المباشرة لعامي 2013 و2014 بقيمة 16 مليار دولار و13 مليار دولار على التوالي، تلتها قطر بقيمة 8 مليار دولار عام 2013 و 6.7 مليار دولار عام 2014، ثم السعودية في المرتبة الثالثة عربياً عام 2013 بقيمة 4.9 مليار دولار و5.4 مليار دولار في 2014، ثم الإمارات في المركز الرابع بقيمة 3 مليار دولار في نفس العام2014، أما فلسطين فقد شهدت تدفقات سلبية في 2013 و2014 في حين لم يتم رصد تدفقات صادرة من الجزائر وجيبوتي والسودان وسوريا والصومال سنة2014.

ثانيا. تحليل اتجاهات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وقطر

يعد موضوع تنشيط عجلة الاستثمارات بصفة عامة والاستثمارات الأجنبية بصفة خاصة هدفاً رئيسياً لجميع الدول سواءً النامية أو المتقدمة، لذا تستهدف خطط الحكومات تنمية مختلف أنواع الاستثمار وتدفقات رؤوس الأموال على اختلاف أنواعها وتقسيماتها، ومنه نتكلم على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد والصادر وإتجاهاته حسب التوزيع القطاعي لدولتي الجزائر قطر:

1. حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر واتجاهها القطاعي

يعتبر مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر مؤشراً جيداً لمعرفة مدى تقدير المستثمرين الأجانب للمؤسسات الاقتصادية بالجزائر، وبالرغم من الجهود والإصلاحات (التشريعات) التي قامت بها الجزائر في السنوات الأخيرة

لتحقيق التوازن المالي والاقتصادي، ومع ذلك فإن مستوى الاستثمارات الأجنبية بقى دون مستوى طموحات صناع القرار في الجزائر وخاصة في مجال المحروقات.

1.1 تحليل تطور حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر

عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر مرحلتين أساسيتين، تميزت الأولى (فترة التسعينيات) بأحجام ضئيلة نتيجة الأوضاع السياسية والأمنية الصعبة التي عاشتها الجزائر في تلك الفترة والتحولات الجذرية في بنية الاقتصاد الجزائري من إقتصاد موجه إلى إقتصاد مبني على الحرية الاقتصادية والاعتماد على آليات السوق وزيادة درجة الانفتاح على العالم الخارجي من خلال تحرير عمليات التجارة الخارجية والاستثمار.

وكان من أولى ثمرات هذا التوجه الجديد إعتماد الجزائر لقوانين جديدة منظمة لعملية الاستثمار كإشارة لإمكانية قبول رأس المال الأجنبي للاستثمار داخل الاقتصاد الوطني وفي كل القطاعات، وهو ما انعكس إيجابيا على حجم التدفقات الواردة إلى الجزائر خاصة بعد تحسن الأوضاع الأمنية واستعادة الاقتصاد الوطني لتوازناته الكبرى،[6] وشهدت هذه التدفقات منحى تصاعديا إبتداءا من سنة 2000 (بداية المرحلة الثانية).

والجدول الموالي يوضح حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر من الفترة الممتدة ما بين سنتي 2001 و2014.

الجدول رقم(03): حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة 2001- 2014

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	الإجمالي
حجم التدفقات	1108	1065	634	882	1081	1795	1662	23064
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	
حجم التدفقات	2593	2746	2264	2571	1484	1691	1488	

الوحدة: مليون دولار

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية حسب التوزيع الجغرافي والشركات العامة**، الكويت، 2014، 2015، ص: 14، 15.

يظهر الجدول رقم (03) أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر عام 2001 هو 1108 مليون دولار ساهمت بشكل خاص ببيع رخصة الهاتف لشركة أوراسكوم المصرية وخصخصة مركب الحجار لصالح شركة ESPAT الهندية، وصدور قانون تطوير الاستثمار في نفس السنة، ويشهد بعد ذلك ويبلغ مداه في سنة 2009 بحجم تدفقات قدرت بـ 2746 مليون دولار وبشكل مخالف للتوقعات لأنها أعقبت الأزمة المالية.

بعد ذلك نزلت هذه التدفقات تحت سقف المليوني دولار في سنة 2012 لتسجل 1484 مليون دولار وبإنخفاض40% عن سنة 2011 وكان ذلك نتيجة لتراجع التدفقات الاستثمارية على المستوى العالمي، وكذلك بداية تطبيق قاعدة 49/51 والتي تحد من مساهمة الشركاء الأجانب وتفرض على المستثمر الأجنبي البحث عن شركاء محليين للحصول على المشاريع، أما في سنتي 2013 و2014 نلاحظ تذبذب في التدفقات بين قيمتي 1691 و 1488 مليون دولار على التوالي، وليقدر الإجمالي خلال الفترة 2001- 2014 بـ 23064 مليون دولار.

ولمعرفة حجم الاستثمارات وعدد المشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر تم وضع هذا الشكل:

الشكل رقم(02): حجم الاستثمارات وعدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر (الجزائر) في الفترة 2007-2013

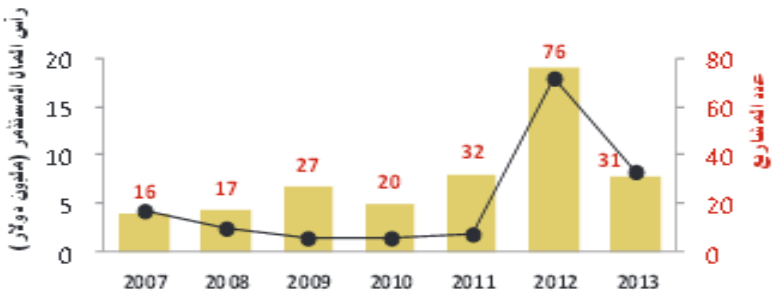

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **الاستثمار الأجنبي في الدول العربية حسب التوزيع الجغرافي والشركات العاملة**، الكويت، 2014، ص: 14.

نلاحظ من خلال الشكل رقم (02) أنه في عام 2007 بلغ عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 16 مشروع، وحجم الاستثمارات قدرت بـ 4 مليون دولار، بعد ذلك شهدت تذبذبا قليلاً في عدد المشاريع، واستمرار تراجع حجم الاستثمارات ليبلغ 32 مشروع و2 مليون دولار على التوالي سنة 2011، ثم سجلت قفزة كبير جداً في عام 2012 حيث شهدت تسجيل أعلى قيمة لكل من حجم الاستثمارات وقدر بـ 18 مليون دولار،[7] وعدد المشاريع بلغ 76 مشروع، لتتراجع في 2013 عدد المشاريع وكذلك حجم الاستثمارات.

2.1. اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر حسب التوزيع القطاعي

ركزت الجزائر من خلال تشجيع وتحفيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة وذلك بغرض إيجاد وسائل تمويلية دولية لنشاطها الاقتصادي، وكان تركيزها الأبرز على القطاع الفلاحي، والأشغال العمومية، والصحة، والصناعة، وإن أبرز القطاعات الاقتصادية الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر هو قطاع المحروقات، ولهذا سنركز على هذا القطاع، وبعد ذلك نتعرف على بعض القطاعات الاقتصادية الأخرى، ونصيب كل واحد منها من الاستثمار الأجنبي المباشر.

والشكل الموالي يبين الاستثمارات الأجنبية الوافدة إلى الجزائر في قطاع المحروقات وخارج قطاع المحروقات:

الشكل رقم(03): الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر حسب التوزيع القطاعي في الفترة 2003- 2015

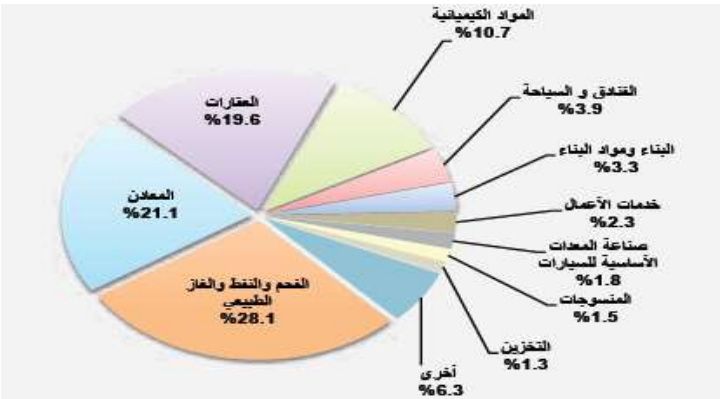

المصدر: المؤسسة العربية للاستثمار وائتمان الصادرات، **الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية والصادر منها**، الكويت، 2015، ص: 15.

من خلال الشكل رقم (03) نلاحظ أن قطاع الفحم والنفط والغاز الطبيعي كان له نصيب الأسد من الاستثمارات الواردة إلى الجزائر في الفترة 2003- 2015 حيث بلغ بـ 28.1%، وقدر عدد الشركات في هذا القطاع 22 شركة و28 مشروع كأكثر قطاع تكلفة ورصدت تكلفته بـ 19130 مليون دولار، أما القطاع الذي يليه فهو قطاع المعادن الذي بلغ 21.1%، وهو أكثر قطاعات توفيرا لعدد المناصب وسجل في هذه الفترة 16486 منصب، أما قطاع خدمات الأعمال فسجل كأكبر القطاعات له شركات ومشروعات بـ 39 شركة و39 مشروع على التوالي، وإجماليا سجل 20.3%، وعموما سجل إجمالي الاستثمارات الواردة إلى الجزائر بـ 306 شركة، 375 مشروع، 93153 وظيفة عمل، 68153 مليون دولار تكلفة.[8]

2. حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى دولة قطر وإتجاهها القطاعي

من أجل معرفة تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في السنوات الأخيرة ومدى مساهمته في النهوض بالاقتصاد القطري، نورد في المحور التالي حجم تدفقاته الوارد إلى واتجاهاته حسب التوزيع القطاعي.

1.2 تحليل تطور حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى قطر

انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال العام 2010 بمقدار 0.7 مليار ريال قطري، أي الفرق بين قيمة مخزون الاستثمارات في 2012 (110.5 مليار ريال قطري) وقيمة مخزون الاستثمارات في 2011 (111.2 مليار

ريال)، غير أنه قد لوحظ الانتعاش في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2013 وقدر هذا الانتعاش بـ 1.3 مليار ريال قطري، ليسجل بذلك 111.8 مليار ريال في سنة 2013، ما يدل على ارتفاع بنسبة 1.2% و0.5% في نهاية عامي 2011 و2012 على التوالي.

على الرغم من أن الاستثمار الأجنبي المباشر استهدف مختلف الأنشطة الاقتصادية، فإن أربعة قطاعات اقتصادية رئيسية شكلت 90.7% من إجمالي الاستثمار الأجنبي الوافد في نهاية ديسمبر 2013، وهم قطاع الفحم والنفط والغاز الطبيعي، بالإضافة إلى قطاع العقارات، وقطاع المواد الكيمياوية، وكذا الفنادق والسياحة.[9]

والشكل التالي يبين أكثر البلدان المستثمرة في دولة قطر عام 2013:

الشكل رقم (04): أهم الدول المستثمرة في دولة قطر في سنة 2013

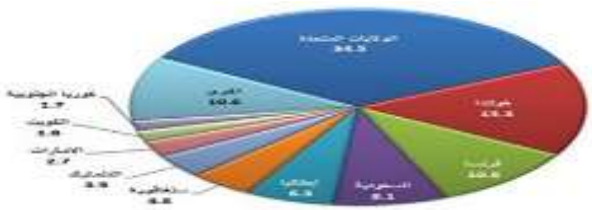

المصدر:وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، **مسح الاستثمار الأجنبي لعام 2013**، الدوحة، قطر، 2015، ص: 88.

من خلال الشكل رقم (04) نرى أنه يوجد العديد من البلدان التي أسهمت في الاستثمار الأجنبي المباشر في قطر، وكما نلاحظ أيضا أنه يوجد خمسة دول رئيسية استحوذت على النصيب الأكبر من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة 74.8% في نهاية عام 2013، وهي الولايات المتحدة الأمريكية 34.5%، هولندا 15.3%، فرنسا 10.6%، السعودية 8.1%، وايطاليا 6.3%.

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	الإجمالي
حجم التدفقات	296	624	625	1199	2500	3500	4700	31297

والشكل الموالي يبين حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى دولة قطر:

الجدول رقم (04): حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى قطر في الفترة 2001-2014

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
حجم التدفقات	3779	8125	4670	(8681)*	327	(840)*	1040

(*) هذا الرمز تعني القيمة التي بين قوسين سالبة

المصدر: من إعداد الباحثين إعتماداً على: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية حسب التوزيع الجغرافي والشركات العاملة**، الكويت، 2014، ص: 20.

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية والصادر منها**، الكويت، 2015، ص: 24.

من خلال الجدول رقم (04) نلاحظ أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد لدولة قطر سنة 2001 قدر بـ 296 مليون دولار، وبعد ذلك استمر هذا الارتفاع إلى غاية سنة 2007 ليبلغ 4700 مليون دولار، وخلال الفترة 2008-2010 نلاحظ أن هناك تذبذب في حجم التدفقات، ولكن تبقى سنة 2009 هي أفضل سنة من ناحية حجم التدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حيث بلغت قيمته 8125 مليون دولار، وهذا يبين لنا أن قطر لم تتأثر كثيراً بالأزمة المالية العالمية، وفي سنتي 2011 و2013 أخذ حجم التدفقات قيمتين سالبتين وذلك راجع إلى مناخ الأعمال والقدرات الإدارية في ظل مناخ غير مستقر أمنياً على مستوى الدول العربية [10] التي شهدت بما يسمى بالربيع العربي، ليتحسن بعض الشيء سنة 2014 ليقدر بـ 1040 مليون دولار، وقدر حجم التدفق الإجمالي خلال الفترة 2001-2014 بـ 31297 مليون دولار.

وفي ما يلي نوضح عدد المشاريع وحجم الاستثمارات لدولة قطر ما بين 2007-2013 في الشكل التالي:

الشكل رقم (05): حجم الاستثمارات وعدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر (قطر) في الفترة 2007-2013

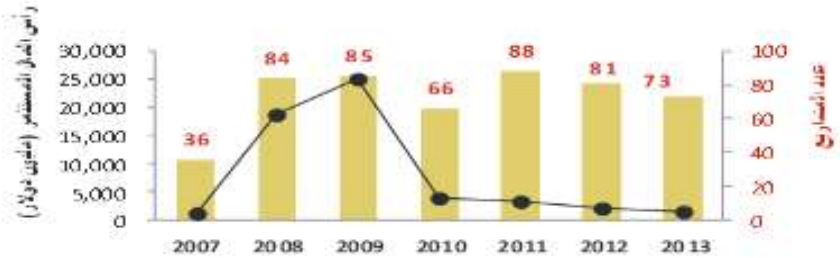

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **الاستثمار الأجنبي في الدول العربية حسب التوزيع الجغرافي والشركات العاملة**، الكويت، 2014، ص: 20.

من خلال الشكل رقم (05) نرى أنه في سنة 2007 كان عدد المشاريع هو 36 مشروع، ورأس المال المستثمر كان في الحضيض بقيمة 1000 ملون دولار تقريبا، ليرتفع بعد ذلك عدد المشاريع وحجم الاستثمارات ليصل ما قيمته في سنة 2009 إلى 85 مشروع و25000 مليون دولار كحجم للاستثمارات، وخلال هذه السنة نلاحظ أن حجم الاستثمارات كان في أعلى قيمة له خلال الفترة 2007-2013، وهذا يمكن إرجاعه للإصلاحات الاقتصادية بالدرجة الأولى والاستقرار الأمني كذلك، ومن ثم شهدت قطر تقلبات في عدد المشاريع من سنة 2009 إلى غاية 2013، لكن خلال هذه الفترة فإن سنة2011 تم تسجيل أكبر عدد من المشاريع والمقدرة بـ 88 مشروع كأفضل قيمة خلال فترة الدراسة، أما فيما يخص حجم الاستثمارات فإنه شهد من سنة 2009 إلى 2010 نزولاً حاداً جداً ليصل إلى 4000 مليون دولار، وبذلك خسر قرابة 21 مليون دولار في سنة واحدة فقط، وهذا التراجع بسبب الأزمة المالية العالمية التي أثرت وبشكل كبير على تدفقات الاستثمارات الأجنبية إلى دولة قطر[11]، وليستمر في النزول إلى أن وصل سنة 2013 لمبلغ 1000 مليون دولار.

2.2. اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى قطر حسب التوزيع القطاعي

يشكل التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى دولة قطر جوهر العملية التحليلية لمدى تحقيق هذه التدفقات للقيم المضافة التي تساهم في دفع عجلة الاقتصاد القطري لتحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وغيرهما, ومنه نتطرق فيما يلي إلى قطاع المحروقات وأبرز قطاعات خارج المحروقات:

والشكل التالي يبين إنتاجية العمل خارج قطاع المحروقات حسب الأنشطة:

الشكل رقم (06): نسبة نمو القطاعات الاقتصادية لقطر خلال (2013- 2014)

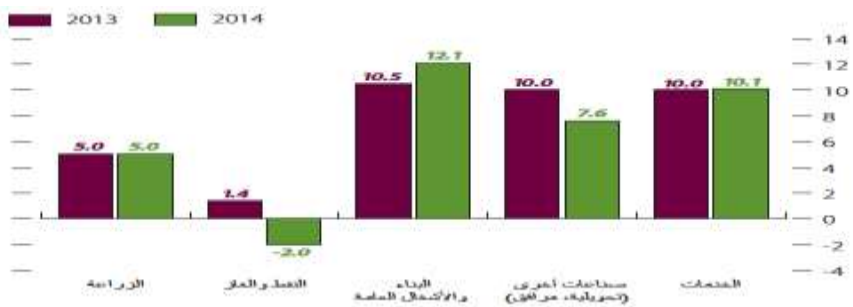

المصدر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، **الآفاق الاقتصادية لدولة قطر 2013-2014**، الدوحة، قطر، ص: 8.

بلغ نمو الصناعات التحويلية والذي يشكل الحجم الأكبر من إنتاج قطاع الصناعات الأخرى سنة 2013 معدل 10.5%، وتساهم البتروكيماويات وأنشطة التكرير بأكثر من 40% من الإنتاج الصناعي، فيما تشكل المعادن والاسمنت معظم الجزء المتبقي، وفي سنة 2013 أدى توافر مواد هيدروكربونية إضافية فائضة عن إستخدامات أخرى إلى زيادة إنتاج البتروكيماويات والمنتجات المكررة والأسمدة.[12]

ورغم أن نمو هذه المكونات الفرعية الثلاثة كان ضئيلا سنة 2014، لايزال من المتوقع أن ينمو قطاع الصناعة التحويلية ككل بنسبة 7.6% هذه السنة، ويساعد التوسع المحتمل في الطاقة الإنتاجية لقطاع المعادن وكذلك الزيادة الكبيرة في طلب قطاع البناء على منتجات الاسمنت والمعادن الأخرى.

ونلاحظ أن نشاط البناء أيضا محركا مهما لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للاقتصاد غير الهيدروكربوني، والذي ينمو بنسبة 10.5% سنة 2013 و 12.1% سنة 2014 وستنشط في السنوات المقبلة وتيرة برنامج الإنفاق على تنفيذ مشاريع البنية التحتية الكبيرة في قطر فالحكومة تعتزم الاستثمار بكثافة في البنية التحتية الأساسية، لاسيما النقل بما في ذلك الطرق العادية والسريعة والمترو والسكك الحديدية، كما يتطلب بناء مراكز صحية ومرافق تعليمية جديدة إنفاقا كبيرا أيضا، وستدعم النمو أيضا أنشطة البناء للقطاع الخاص التي تركز على المباني السكنية والتجارية، بما في ذلك مراكز التسوق والفنادق ومساكن العمال الجديدة في جميع أنحاء قطر.

والشكل الموالي يبين نسبة إنتاجية العمل في القطاعات التي هي خارج المحروقات حسب معدل النمو السنوي المركب للناتج ومعدل النمو السنوي المركب للعمالة:

الشكل رقم (07): نسبة إنتاجية العمل في قطاع خارج المحروقات حسب الأنشطة في الفترة 2006-2012

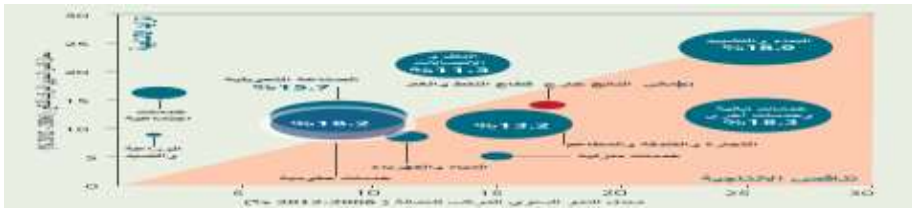

المصدر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، **الآفاق الاقتصادية لدولة قطر 2013-2014**، الدوحة، قطر، 2014، ص:10.

من خلال الشكل رقم (07) نلاحظ أن الفقاعات* بها نسبة إنتاجية العمل خارج قطاع المحروقات للفترة 2006-2012، وأن قطاع البناء والتشييد له أكبر نسبة وقدرت بـ 18.9%، وبعده جاء قطاع الخدمات المالية وخدمات أخرى بـ 18.3%، يليه مباشرة قطاع الخدمات الحكومية بنسبة بلغت 18.2%، ثم يأتي قطاع الصناعات التحويلية بـ 15.7%، وبعده قطاع التجارة والفندقة والمطاعم بنسبة قدرت بـ 13.2%، ثم قطاع النقل والاتصالات بـ 11.3%، وبعد ذلك جاء كل من قطاع الخدمات الاجتماعية، وقطاع المياه والكهرباء والخدمات المنزلية، والزراعة والصيد والذي يعتبر أقل قطاع خلال هذه الفترة[13].

تعتبر المؤشرات الدولية لتقييم مناخ الاستثمار أداة فعالة لتحليل طبيعة بيئة الأعمال ومساعدة المستثمرين على اتخاذ القرار المناسب بشأن الاستثمار في بلد معين من عدمه، وبعد تحليل تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة لكل من الجزائر وقطر واتجاهاتها حسب توزيعها القطاعي، سيتم دراسة أبرز المؤشرات المحددة

للمناخ الاستثماري فيها، ليتسنى لنا تقييم ومقارنة أي دولة من هذه الدول أفضل من ناحية استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

ثالثا. موضع الجزائر ودولة قطر في بعض المؤشرات الدولية

إن المؤشرات الدولية لها أهمية كبيرة في مساعدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة سواء من جهة المستثمر الأجنبي أو من جهة البلد المضيف للاستثمار، فيجب على الدولة المضيفة للاستثمار التحسين من ترتيبها العالمي في هذه المؤشرات لجذب أكبر عدد ممكن من الاستثمارات، وهناك العديد من المؤشرات التي سنتطرق لأهمها فيما يلي:

1. مؤشر الأداء والإمكانيات

يحاول هذا المؤشر الربط بين إمكانيات البلد المضيف وما يجذبه من تدفقات إستثمارية حتى يمكن من الحكم على طبيعة الجذب الاستثماري للبلد هل هو مرتفع جداً أو مرتفع أو منخفض أو منخفض جداً، وعلى الرغم من الإمكانيات التي تتوفر عليها الجزائر إلا أن ترتيبها في مؤشر الأداء لم يكن متناسباً مع هذه الإمكانيات.

والجدول الموالي يبين ترتيب دول محل الدراسة في هذا المؤشر:

الجدول رقم (05): ترتيب الجزائر وقطر في مؤشر الأداء والإمكانيات في الفترة 2000- 2010

السنوات / البلد		ترتيب المؤشر عالمياً						
		2000	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الجزائر	مؤشر الأداء	119	118	117	128	115	82	102
	مؤشر الإمكانيات	80	66	67	69	71	77	-
قطر	مؤشر الاداء	97	35	47	56	79	21	43
	مؤشر الإمكانيات	23	12	11	8	6	2	-

Source : -UNCTAD, Inward FDI Performance and Potential Index Rankings 1990-2010, table 28,Geneva, 2011, p 1.

من خلال الجدول رقم (05) والذي يوضح ترتيب كل من الجزائر وقطر في مؤشر الأداء والإمكانيات نلاحظ أن:

- **الجزائر:** يتضح أن الجزائر تقع في منطقة الدول ما دون إمكانياتها أي بأداء منخفض وإمكانيات مرتفعة، ومع الإمكانيات الكبيرة التي تتوفر عليها الجزائر من موارد طبيعية وبنى تحتية وعمالة رخيصة وتحسن في مؤشرات الاقتصاد الكلي، إلا أن ما قابلها من تدفقات استثمارية كان محدوداً، وهو ما يؤكد أن هناك عقبات أخرى يجب معالجتها لزيادة نصيب الجزائر من هذه الاستثمارات.
- **قطر:** إن ترتيب دولة قطر سنة 2000 في مؤشر الأداء كان 97 عالمياً، والمرتبة 23 في مؤشر الإمكانيات، وبهذا تصنف ضمن الدول ذات الإمكانيات المرتفعة والأداء المنخفض، وبعد ذلك حصل تذبذب في ترتيبها في مؤشر الأداء وتحسن في مؤشر الإمكانيات، إلى غاية سنة 2009 حيث حصلت على الرتبة 21 في مؤشر الأداء

و02 عالمياً في مؤشر الإمكانيات، وصنفت في مصاف الدول ذات الأداء المرتفع والإمكانيات المرتفعة، وهذا راجع إلى جهود الدولة في تحسين مستوى الأداء وتطوير الإمكانيات.[14]

2. مؤشر التنافسية العالمي

يصدر مؤشر التنافسية العالمية ضمن تقرير سنوي للتنافسية العالمية (Global Competitiveness Index) عن المنتدى الاقتصادي العالمي (World Economic Forum)، ولأكثر من ثلاثة عقود يقوم التقرير بدراسة وقياس العوامل التي تعزز القدرة التنافسية للدول على أساس الاقتصاد الجزئي والكلي، وتكمن أهمية التقرير في تسليطه الضوء على نقاط القوة والضعف في الاقتصاديات كونه يمثل أداة في يد صانعي السياسات في مختلف الدول لتحديد أولويات الإصلاح الهادفة لزيادة الإنتاجية ورفع مستويات المعيشة لشعوب العالم، علاوة على أنه يعد إطاراً عاماً للحوار بين الحكومات ومجتمع الأعمال ومؤسسات العمل المدني.

ولهذا المؤشر ثلاثة مؤشرات فرعية هي:

- مؤشر المتطلبات الأساسية؛
- مؤشر معززات الكفاءة؛
- مؤشر عوامل التطوير والإبداع والابتكار.

والجدول الموالي يوضح ترتيب وتنقيط الجزائر وقطر في هذا المؤشر:

جدول رقم(06): ترتيب تنقيط الجزائر وقطر في مؤشر التنافسية العالمي في الفترة 2007-2014.

السنوات / المؤشرات	2008-2007		2009-2008		2010-2009		2011-2010		2012-2011		2013-2012		2014-2013	
	الرتبة	التنقيط	الرتبة	التنقيط	الرتبة	التنقيط	الرتبة	التنقيط	الرتبة	التنقيط	الرتبة	التنقيط	الرتبة	التنقيط
المؤشر الإجمالي	76	3.9	99	3.7	83	3.95	86	3.96	87	4.0	110	3.7	100	3.8
المتطلبات أ	39	4.9	61	4.5	61	4.44	80	4.32	75	4.4	89	4.2	92	4.3
معززات ك	92	3.2	113	3.3	117	3.29	107	3.49	122	3.4	136	3.1	133	3.2
عوامل تطور الإبداع إ	90	3.2	120	2.8	122	2.88	108	3.04	136	2.7	144	2.3	143	2.6
المؤشر الإجمالي	38	4.5	26	4.8	22	4.9	17	5.1	14	5.2	14	5.4	13	5.2
المتطلبات أ	20	5.5	21	5.5	17	5.57	13	5.73	12	5.8	12	6.0	5	6.0

معززات ك	39	4.4	31	4.5	28	4.47	27	4.67	27	4.7	24	4.9	18	5.0	
عوامل تطور الإبداع ا	55	3.8	35	4.1	36	4.10	26	4.41	26	5.0	16	5.0	14	5.1	

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على تقارير من المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، و World economic Forum

من خلال الجدول رقم (06) والذي يبين وضع الجزائر وقطر في مؤشر التنافسية العالمي نلاحظ:

❖ **الجزائر**: يظهر تقرير التنافسية العالمي لعامي 2006-2007 الجزائر في المرتبة 76 عالمياً بعدها صنفت في المرتبة 99 في عامي 2007-2008 وبالتالي خسارة 23 مرتبة ما بين الفترتين وكان تراجعاً في تنافسية الاقتصاد الجزائري، وفي فترة 2008-2009 استعادة الجزائر 16 مرتبة لصبح في المرتبة 83 عالمياً، ومن تلك الفترة إلى غاية 2013-2014 تراجعت تنافسية الاقتصاد الجزائري 17 مرتبة حيث جاءت في المرتبة 100.[15]

وقد أرجعها التقرير إلى مجموعة من العوائق التي تواجه أصحاب المشاريع خلال مزاولتهم لأنشطتهم الاستثمارية في الجزائر كتفشي البيروقراطية (20.5%) وصعوبة الحصول على التمويل (15.7%) وانتشار الرشوة (11%) بالإضافة إلى ضعف البنية التحتية واليد العاملة الماهرة (8.1% لكل منها).[16]

ومنه يتضح أن تراجع مرتبة الجزائر في مؤشر التنافسية العالمي هو نتيجة أساسية للتراجع المسجل في المحاور الرئيسية المكونة لهذا المؤشر وهي المتطلبات الأساسية ومعززات الكفاءة وعوامل التطوير والابتكار.

✓ **المتطلبات الأساسية**: فقد خسرت الجزائر 53 مرتبة بين سنتي 2006-2014 متنقلة من المرتبة 39 إلى المرتبة 92 وقد مس التراجع كل العناصر الفرعية المكونة لهذا المحور.

✓ **معززات الكفاءة**: فقد انتقلت الجزائر من المرتبة 92 إلى المرتبة 133 لتخسر 41 مرتبة بسبب التراجع في كل المؤشرات الفرعية المكونة له خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2006-2014.

✓ **عوامل تطور الإبداع والابتكار**: على غرار المحورين السابقين سجلت الجزائر تراجعاً في ترتيبها حيث صنفت في المرتبة 90 للفترة 2006-2007، وفي فترة 2013-2014 جاءت في المرتبة 143 حيث خسرت بين الفترتين 53 مرتبة، كان ذلك انعكاساً لتراجع ترتيبها في المؤشرات الفرعية وخاصة مؤشر الابتكار، وقد رتبت الجزائر في أهم مؤشراته الجزئية في مراتب متأخرة كمؤشر القدرة على الابتكار، ومؤشر التعاون بين الجامعات والقطاع الصناعي في البحوث والتطوير ومؤشر جودة مؤسسات البحث العلمي، وتؤكد معطيات هذا المؤشر على التراجع الكبير في مستويات الابتكار والإبداع على مستوى الجامعات ومؤسسات البحث وضعف تحويل مخرجات هذا القطاع من اختراعات إلى منتجات من خلال القطاع الصناعي.

من خلال الجدول يتضح أن تحقيق الجزائر لترتيب مقبول في بعض المؤشرات كمؤشر الاقتصاد الكلي وحجم السوق لم يشفع لها لتحقيق مراتب متقدمة في الترتيب العام للمؤشر، وهذا الترتيب يدل على أن مناخ الاستثمار هو حزمة من العوامل التي يجب توفيرها ليكون البلد وجهة استثمارية مقصودة، لذا يجب على الجزائر تحسين

وضعها في بعض المؤشرات المهمة كمؤشر تطور الأسواق المالية ومؤشر كفاءة سوق العمل ومؤشري الابتكار والجاهزية التكنولوجية مما يسمح لها بتعزيز تنافسية اقتصادها.[17]

❖ **قطر:** الملاحظ في الفترة 2006-2007 إحتلت دولة قطر المرتبة 38 عالمياً في المؤشر الإجمالي بتنقيط 4.5، وسجلت كذلك المراتب 20، 39، 55 في المؤشرات الفرعية المتطلبات الأساسية، ومعززات الكفاءة، وعوامل تطوير الإبداع والابتكار على التوالي، ومن ثم بدأت قطر بالتحسن المستمر في المراتب لتصل في الفترة 2013-2014 لتسجل الرتبة 13 في المؤشر الإجمالي، وبذلك تتقدم بـ 25 مرتبة من 2006 إلى غاية 2014، يرجع كذلك هذا التقدم إلى التحسن في المؤشرات الفرعية، وهو ما يفسر وجود إصلاحات نوعية جادة في مكونات هذا المؤشر وأهمها الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي، بحيث سجل مؤشر المتطلبات الأساسية المرتبة 05 ليتقدم بـ 15 رتبة في هذه الفترة، ومؤشر معززات الكفاءة في الرتبة 18 بحيث تقدم بـ 21 مرتبة، أما في ما يخص مؤشر عوامل تطور الإبداع والابتكار هو أكثر مؤشر من المؤشرات الفرعية تحسن في الترتيب ليتقدم بـ 41 رتبة وسجل المرتبة 14 في 2013-2014، والتقدم في هذا المؤشر نتيجة الإنفاق على البحوث والتطوير وكثرة الروابط بين النظام التعليمي والمحيط الاقتصادي.

3. مؤشر جهازية البنية الرقمية

يصدر مؤشر جاهزية البنية الرقمية (((NRI)Network Readiness Index) ضمن التقرير الدولي لتقنية المعلومات، ويقيس مدى جاهزية الدولة للمساهمة والاستفادة من التطورات المستمرة في قطاع تقنية المعلومات والاتصالات من خلال نحو 71 مؤشراً فرعياً منها 32 مؤشر أي بنسبة 45% بيانات كمية، وباقي المؤشرات نوعية تعتمد على مسح آراء الخبراء في الدول التي شملها التقرير وهي 138 دولة منها 15 دولة عربية.

ويتكون مؤشر من ثلاثة مؤشرات فرعية, حيث يحتوي كل مؤشر فرعي على 3 أعمدة تتمثل في:[18]

1- بيئة تقنيات المعلومات والاتصالات: وتشمل بيئات السوق السياسية والبنية التحتية والإطار التنظيمي.

2- مدى جاهزية الشرائح الرئيسية لتقنيات المعلومات والاتصالات: ويشمل جاهزية الأفراد، جاهزية رجال الأعمال، جاهزية الحكومة.

3- مدى استخدام الشرائح الرئيسية لتقنيات المعلومات والاتصالات: وتشمل استخدام الأفراد، استخدام رجال الأعمال، إستخدام الحكومة.

والجدول الموالي يبين ترتيب الجزائر وقطر عربياً وعالمياً في هذا المؤشر:

الجدول رقم(07): موضع الجزائر وقطر في مؤشر جاهزية البنية الرقمية في الفترة 2006-2011

	السنوات	2008-2007	2009-2008	2010-2009	2011-2010
الجزائر	الترتيب عالمياً	88	108	113	117

	الترتيب عربياً	11	14	12	12
	الرصيد	3.38	3.14	3.05	3.17
قطر	الترتيب عالمياً	32	29	30	25
	الترتيب عربياً	2	3	2	2
	الرصيد	4.42	4.68	4.53	4.79

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على عدة تقارير للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات2008، 2010،2009.

من الجدول رقم (07) الذي يوضح ترتيب الجزائر وقطر عالمياً وعربياً ورصيدهم ضمن مؤشر جاهزية البنية الرقمية الذي يقيس مدى جاهزية الدولة للمساهمة والاستفادة من التطورات المستمرة الحاصلة في هذا القطاع نلاحظ ما يلي:[18]

❖ **الجزائر:** نلاحظ أن أحسن ترتيب لها في هذا المؤشر كان في الفترة 2007-2008 حيث بلغت ترتيبها العالمي 88 والعربي 11 ورصيدها 3.38، وبعدها استمرت في التراجع في الترتيب العالمي حيث خسرت في الفترة 2007-2011 29 مرتبة لتصل خلال الفترة 2010-2011 إلى المرتبة 117، وبالنسبة لترتيب العربي 12 في نفس الفترة والرصيد يقدر بـ3.17، وهذا التراجع يعود إلى عدم اهتمام صناع القرار في الجزائر بهذا المجال أو القطاع.

❖ **قطر:** من خلال الفترة 2007-2008 نرى أن ترتيبها 32 عالمياً وبرصيد 4.42، وبعدها حدث صعود ونزول في الترتيب العالمي ليحل في الفترة 2010-2011 للمرتبة 25 وتحسن رصيدها الذي قدر بـ 4.79، وبالنسبة للترتيب العربي لدولة قطر فقد احتلت المرتبة 2 طيلة الفترة 2007-2011، ما عدا الفترة 2008-2009 الذي تراجعت فيه برتبة واحدة لتصبح في المرتبة 3، وهذا التقدم الكبير في الترتيب العربي والعالمي كله راجع إلى تركيز الدولة بشكل كبير على هذا القطاع الذي يعتبر مهم جداً في السنوات الأخيرة.

ومن خلال ما تطرقنا إليه نستخلص أن ترتيب قطر كان أفضل من ترتيب الجزائر في مؤشر جاهزية البنية الرقمية خلال الفترة 2007-2011، وهذا راجع إلى الاهتمام الذي يوليه صناع القرار لتطور في هذا القطاع في قطر وبعدها الجزائر التي ينتظرها عمل كبير للنهوض بهذا المجال.

الخاتمة :

كان الهدف من هذه الدراسة هو تقييم تجارب إستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر لكل من الجزائر ودولة قطر، لذلك فإن هذا البحث سعى قدر الإمكان أن يحيط بجميع جوانب الموضوع لتوضيح السياسات التي إتبعتها كل دولة من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، كما أن إشتداد حدة العولمة فرض على الدول النامية الكثير من الأمور والتي من جملتها تهيئة بيئة أعمال مساعدة ومحفزة على الاستثمار من خلال السياسات الاقتصادية فعالة إنطلاقاً من الاستثمار الأجنبي المباشر هو العلاج الوحيد لأزماتها الاقتصادية، لكن أغلب الدول النامية أخفقت في تفعيل الإصلاحات الاقتصادية لاستقطابه.

الهوامش والاحالات:

[1] الدول الانتقالية أو تسمى أيضاً الدول المتحولة هي حسب تقرير الاستثمار العالمي سنة 2014: دول جنوب شرق أوروبا، ورابطة الدول الكومنولث المستقلة، وجورجيا.

[2] تقرير الاستثمار العالمي (الأونكتاد),**اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر عالمياً**، تم تصفح هذا الموقع: www.worldinvestmentreport.org, على الساعة:21:00, بتاريخ:2017/10/06، ص:1.

[3] UNCTAD , **world investment report – transnational corporations and export competitiveness**, new york and Geneva , 2013, p9:7.

[4]المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية**، الكويت، 2015، ص:73.

[5]المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية**، الكويت، 2015، ص:79.

[6]المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية حسب التوزيع الجغرافي والشركات العامة**، الكويت، 2014، ص: 14

[7]المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **الاستثمار الأجنبي في الدول العربية حسب التوزيع الجغرافي والشركات العاملة**، الكويت، 2014، ص: .14

[8]المؤسسة العربية للاستثمار وائتمان الصادرات، **الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية والصادر منها**، الكويت، 2015، ص: 15.

[9] مجلة العرب، مقال بعنوان: "**5 دول إستحوذت على 75%من الاستثمارات الأجنبية في قطر**"، تم تصفح هذا الموقع: http://alarab.qa/story/480941/5، على الساعة:15:00، بتاريخ2017/10/12، تم نشر المقال في 2015/03/02، ص: 1.

[10] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية والصادر منها**، الكويت، 2015، ص: 24.

[11] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **الاستثمار الأجنبي في الدول العربية حسب التوزيع الجغرافي والشركات العاملة**، الكويت، 2014، ص: .20

[12]وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، **الآفاق الاقتصادية لدولة قطر 2013-2014**، الدوحة، قطر، ص: .8

[13]وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، **الآفاق الاقتصادية لدولة قطر 2013-2014**، الدوحة، قطر، 2014، ص:10.

[14]-UNCTAD, **Inward FDI Performance and Potential Index Rankings 1990-2010**, table 28,Geneva, 2011, p:1.

[15] World economic Forum, **the Global Competitiveness Reports**, (2013-2014). P:330.

[16] World Economic Forum, "**the Global Competitiveness Report**", 2012-2013, P :276.

[17]جمال بلخياط، **جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق النمو الاقتصادي (دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر ،2010/2009، ص:147.

[18]المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، "**تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية**"، الكويت، 2010، ص: 151.